الاتّساع النحويّ في القراءات القرآنية

د. محمد بن صالح الشيزاوي

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة السلطان قابوس

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الاتّساع النّحوي في القراءات القرآنيّة؛ بهدف الكشف عن مظاهر الاتّساع النّحوي فيها، دفاعاً عنها من تهمة الخطأ واللحن، وتأتي أهمية القراءات القرآنية من كونها مصدراً مهمًّا من مصادر السّماع عند النّحاة؛ وقد اعتمد البحث لتحقيق غايته بالمنهج الوصفي التّحليلي، وبعد تعريف القراءات والاتساع النّحوي وبيان موقف النّحاة من القراءات، عرض البحث مظاهر من الاتساع النّحوي في القراءات القرآنية، وانتهى إلى أنّ للقراءات القرآنية أثراً في اتّساع القاعدة النّحويّة، وعليه فما جاء منها مخالفاً لتلك القواعد هو من باب الاتساع الذي تسمح بهه اللغة العربية، ولا ينبغي التجاسر على تخطئتها ونسبتها إلى اللحن.

Abstract:

This paper touches on "the grammatical extension in the Qur'anic readings", aims at exploring the aspects of the extension and defends them from grammatical mistakes and solecism.

Therefore, the importance of the Qur'anic readings comes from the fact that they are significant auditory sources for the linguists. This paper has considered the analytical description in order to achieve its goal. After defining the Qur'anic readings and the grammar extension and including the linguists' positions on the above-mentioned readings, the paper has presented the aspects of the grammar extension with regards to the Qur'anic readings; and concluded that the aforementioned readings have effects on the grammatical extension rules. Accordingly, what comes contrary to the rules will be considered as allowed linguistic extension in Arabic language and no one should dare to consider it as a grammatical mistake or ascribe it to the solecism.

المقدمة:

القراءات القرآنية من القرآن، وما نُقل منها متواتراً قرآن نزل من عند الله، وتعدّدها بمنزلة تعدّد الآيات، لا تفاوت بينها ولا تفاضل، وهي وثيقة الصلة بالعلوم الشرعية واللغوية، وقد ذكر العلماء فوائد وثمرات لها منها: التخفيف والتيسير على الأمة، ورفع الحرج في أداء حروفه وتلاوته، وإظهار كمال بلاغته وروعة إعجازه وإيجازه، وبيان دلالته ووضوح معانيه، فلا تناقض ولا تضاد ولا تخالف رغم التنوع والاختلاف، فجاء بعضُه مصدقاً ومبيّناً لبعض، وقد حفظت اللغة ولهجات العرب من الضياع والاندثار، ووحدت الأمة على لسان واحد مشترك، وهي أصل أصيل ورافد ثري لعلوم اللغة بأصواتها، وصرفها، ونحوها، ومعجمها، لا فرق في ذلك بين قراءة متواترة وأخرى شاذة، إذ هي في كل أحوالها أقوى سنداً وأثبت نقلاً من كلِّ ما يُحتج به الشعر.

يتناول هذا البحث موضوع الاتّساع النّحوي في القراءات القرآنيّة؛ بهدف الكشف عن مظاهر الاتّساع النّحوي في القراءات القرآنيّة، دفاعًا عنها من تهمة الخطأ واللحن، وتأتي أهمية القراءات القرآنية من كونها مصدراً مهمًّا من مصادر السّماع عند النّحاة؛ وقد اعتمد البحث لتحقيق غايته بالمنهج الوصفي التّحليلي، فبعد تعريف القراءات والاتساع النّحوي وبيان موقف النّحاة من القراءات، عرض البحث لمظاهر ذلك الاتساع.

القراءات في اللغة: جمع قراءة، والقراءة مصدر قَرَأَ يَقْرَأُ. وقَرأْتُ الشيْءَ: جَمعْتُه وضمَمْتُ بعْضَه إِلى بعضٍ[1]. **والقراءة في الاصطلاح:** هي كيفيّات أداء كلمات القرآن مع اختلافها معزوًّا إلى ناقله[2].

وقد احتجّ النّحويّون بالقراءات القرآنيّة كما احتجّوا بعموم كلام العرب، وكتبهم تشهد على ذلك، بل إنّهم جعلوا كثيراً من كتبهم التي بيّنوا فيها آراءهم النّحويّة في معاني القرآن الكريم، لكنّ المستغرب من بعضهم الطّعن في بعض القراءات التي خالفت قواعدهم التي قعّدوها، ظنًّا بعدم ثبوتها، أو بعدم الثقة في الرّاوي الذي نقلها، فردّ البصريون –مثلًا– قراءات متواترة؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه كما في قراءة ابن عامر، وكالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض كما في قراءة الكسائي، وغيرها مما سيرد في هذا البحث.

وهذا الموقف المستغرب لم يمنع إجماعهم على حجيّتها، يقول ابن خالويه (370هـ): "قد أجمع النّاس جميعًا أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[3]. وقد بيّن القصّاب (360هـ) منهجهم في ذلك فقال: "اللغة إذا وردت في القرآن في موضع فقد تكاملت الفصاحة فيها، فسواء كانت في موضع أم في مواضع لا يزيد للمكرّر على الموحد في الفصاحة شيئًا، إنما يُغلَّب الكثرة على القلة، فيختار فيما لم ينزل بها القرآن – وهي متداولة في الشّعر والخطب – من كلام البشر، فإذا نزل بها القرآن ذهب موضع اختيار بعضه على بعض، إلا أن يكون حرفًا يختلف القرّاء في نزوله، كيف نزل، فتقول طائفة: نزل كذا، وطائفة: كذا، فيختار حينئذٍ ما تشهد له الكثرة، والأشهر من كلام العرب دون الآخر"[4].

وقد اشتدّ ابن حزم في إنكار مذهب من لم ير الاحتجاج بالقراءات بقوله: "من النّحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكمًا لفظيًّا، ويتّخذه مذهبًا، ثم تعرض له الآية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها"[5]. وقال في موضع آخر: "ولا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو الحطيئة، أو الطّرماح، أو لأعرابي أسدي، أو سُلَمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظًا من شعر، أو نثر جعله في اللغة،

وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرّفه عن موضعه"[6].

وأما الاتّساع في اللغة: الاتساع افتعال من السّعة، وهو للمطاوعة، يُقال: وسّعْتُه فاتّسع، والأصل: اوتسع، وقعت الواو بعد كسر، فأُبدل بها لضعفها تاء، وهو على حدّ تعبير سيبويه "حرف أجلد منها لا يزول، وكان هذا أخفَّ عليهم"[7].

قال ابن فارس: "الْوَاوُ وَالسِّينُ وَالْعَيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضِّيقِ وَالْعُسْرِ. يُقَالُ وَسُعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ. وَالْوُسْعُ: الْغِنَى. وَاللَّهُ الْوَاسِعُ أَيِ الْغَنِيُّ. وَالْوُسْعُ: الْجِدَةُ وَالطَّاقَةُ. وَهُوَ يُنْفِقُ عَلَى قَدْرِ وُسْعِهِ"[8].

ومن يتتبع كلمة (اتساع) في المعاجم اللغويّة القديمة يرها تتردّد بين المعاني اللغويّة الآتية[9]:

- الرّحابة والفسحة.
- الغنى والرفاهية.
- الجِدَّة والطاقة والقدرة.

وليست تلك المعاني بعيدة عن بعضها؛ فالأوّل قريب من الثاني في المعنى، غير أنّ الأوّل متّصل بالمكان، والثّاني متّصل بالإنسان، وبين الثّاني والثّالث قاسم مشترك، هو أنّهما من قبيل المجاز.

وقد تعدّدت الألفاظ المستعملة الدّالة على الاتّساع بمعناه الاصطلاحي، مثل: التّصرّف[10]، والتّجوّز[11]، والمسامحة[12]، والتّفسّح[13]، والتّرخّص[14]. إلا أنّ الاتّساع أولّها وروداً، وأكثرها تردّداً وشيوعاً[15]، واستُعمل في معناه ما اشتُق من أصله: التّوسّع، والتوسعة،

والسّعة، غير أنّ السّعة تُستعمل –غالبًا– في النّثر؛ مقابل الضّرورة في الشّعر[16]، كما استُعمل الاختيار في النّثر مقابل الاضطرار في الشّعر[17].

الاتساع في الاصطلاح: استعمال لغويٌّ تغيّرت فيه الوظيفة النّحويّة لبعض الكلمات، أو خرج فيه الكلام عن القاعدة اختياراً[18].

وحين البحث عن الاتّساع النّحوي في القراءات القرآنيّة سنجده في مظاهر منها:

1- الاتّساع بصرف الممنوع من الصرف

أجمع النّحاة على منع صرف غير المنصرف في غير ضرائر الشّعر[19]، وحصوله في الشّعر أكثر من أنْ يُحصى[20]، وعلّلوا ذلك بأنه الأصل في الأسماء، وما كان فيه رجوع إلى الأصل أقرب وأولى مما يكون فيه خروج عنه[21]، نحو بيت النابغة الذبياني:

فَلْتَأْتِيَنكَ **قَصائدٌ** ولْيَدْفَعَنْ ... جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكْوارِ[22].

وبيت حسان بن ثابت:

سأَلت **هُذيلٌ** رَسولَ اللهِ فاحِشةً ... ضلَّتْ **هُذَيْلٌ** بِمَا قَالَتْ وَلم تُصِبِ[23].

لكن مجيئه في القراءات نحو قراءة أهل المدينة ونافع وهشام وأبي بكر والكسائي والأعمش والوليد[24]: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ **سَلَاسِلاَ** وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾ [الإنسان: 4]. بتنوين (سلاسلاً)، وقراءة الأعمش[25]: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً وَلَا **يَغُوثاً** وَ**يَعُوقاً** وَنَسْراً﴾ [نوح:23]. بتنوين (يغوثاً ويعوقاً)؛ يدلّ على جوازه اتساعاً، حتى أجازه ثعلب مطلقا في سعة الكلام من غير ضرورة[26]. فهذه القراءات تضعف حصرَه في ضرائر الشّعر، كما يضعفه وقوعُه في الشّعر من دون حاجة وزن، نحو بيت المسلم بن رباح المرّي:

إني مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ ... جُزْءاً لآخِرتِي وَدُنْيَاً تَنْفَعُ[27].

أنشده ابن الأعرابي بتنوين (دنياً)؛ وقال عنه ابن عصفور: "الشّعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر"[28]، فهذا اعتراف منه بأنّه وقع اختياراً من دون ضرورة أو حاجة. وذهب الأخفش إلى أن صرف غير المنصرف مطلقًا لغة لقوم، قيل هم بنو أسد[29]، قال الأخفش: "كأن هذه لغة الشعراء؛ لأنّهم اضطروا إليه في الشّعر؛ فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"[30].

2- **الاتّساع بإثبات العلة في المضارع المجزوم**

يُجمع النّحاة على أنّ حروف العلّة تُحذف من آخر الفعل عند دخول الجازم[31]، ولكنّ العرب توسّعوا فأثبتوا حروف العلّة في حال الجزم أحياناً، وجاءت مواقف النّحاة من ذلك على النحو الآتي:

1- الحكم عليه بالغلط واللّحن[32]، قال ابن فارس: لا معنى لقول من يقول: إن للشّاعر عند الضرورة أن يأتيَ في شِعره بما لا يجوز. ولا معنى لقول من قال:

ألم يأتيكَ والأنباء تَنْمي[33].

2- لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر[34]، نسبه السّيوطي إلى الجمهور[35]. وقال القزّاز: فإذا احتاج الشّاعر، أجْرَى هذا المعتلَّ مجرى السّالم، فأثبت الياء في الجزم، كأنَّه يتوهَّم أنّها كانت متحرِّكة فسكَّنها[36].

3- جوازه في سعة الكلام على أنّه لغة لبعض العرب، ذهب إليه جماعة منهم: الفرّاء، وابن خالويه، والزجّاج، والأعلم الشنتمري، وابن مالك[37]، قال الجوجري: "وهي لغة لبعض العرب حيث يُراعي الحركة المقدّرة، فيحذفها للجازم، كما يحذف الملفوظة"[38].

وحمْله على أنّه لغة لبعض العرب أقوى من قصره على ضرورة الشّعر؛ وذلك لما يأتي:

1- ثبوته في غير الشعر[39] كالقراءات القرآنية مثل:

قراءة قنبل[40]: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً **يَرْتَعِي** وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف: 12].

وقراءته[41]: ﴿ إِنَّهُ مَن **يَتَّقِي** وَيِصبْرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:90].

2- بعض ما سمع في الشعر يحتمل عدم الضّرورة، مثل:

أ- بيت قيس بن زهير العبسي[42]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد.

فيجوز أن يُروى بحذف الياء[43]، ويكون وزنًا صحيحًا من الوافر، ويسمى منقوصًا؛ لأنّه يرجع إلى (مفاعيل)[44].

ب- بيت أبي عمرو بن العلاء[45]:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع.

فيجوز أن تحذف الواو، ويكون وزنًا صحيحًا من البسيط، ويسمى مطويًا[46].

وعليه فيتبيّن لنا أنّ الحكم على ثبوت حرف العلة في آخر الفعل المجزوم بالخطأ مذهب تفرّد به ابن فارس، ويبطله تنوّع الشّواهد، ولنا أن نعدّه اتّساعًا يعود بالاستعمال اللغوي إلى الأصل، أو يُبقيه عليه؛ طلبًا للخفّة كما قال الخليل بن أحمد[47]، واعتمادًا على وضوح المعنى وعدم تأثّره.

3- الاتّساع بحذف نون الرفع بلا عامل

علامة رفع الأفعال الخمسة ثبوت النّون في آخرها[48]، وخُصّت النّون بذلك لقربها من حروف المدّ واللّين[49]. وقد توسّع العرب في حال رفع الفعل، فأجازوا إثبات النّون وحذفها إذا اجتمعت معها نون الوقاية، وأجازوا في حال الإثبات الإدغام وفكّ الإدغام؛ فصـــار لهما ثلاثة أحوال: الفكّ، والإدغام، والحذف[50]. وقد قُرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى[51]: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ

تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾، ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّني أَعْبُدُ﴾، ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: 64]. واختلفوا في النّون التي حذفت على قولين:

الأوّل: أنّ المحذوف نون الوقاية، ورجّحه الأخفش الأوسط، والأخفش الصّغير، والمبرّد، وأبو عليّ، وابن جنّي، وأكثر المتأخّرين(52). وعلّلوه بما يأتي:

1ــ أنّها لا تدلّ على إعراب؛ فكانت أولى بالحذف.

2ــ جيء بها لتقيَ الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرّفع؛ فكان حذفها أولى.

3 ــ دخلت لغير عامل، ونون الرّفع دخلت للعامل، فلو كان المحذوف نون الرّفع لزم منه وجود مؤثّر بلا أثر.

4ــ كثر حذف نون الوقاية في نحو: إنّني وكأنّني، فقالوا: إنّي وكأنّي(53).

والثّاني: أن الحذف أصاب نون الرّفع، وهو مذهب سيبويه، ورجّحه ابن مالك، وعلّلوه بما يأتي(54):

1ـــــ نون الرّفع قد تحذف من دون سبب مع عدم اقترانها بنون الوقاية، في حين لا تحذف نون الوقاية المتّصلة بفعل محض غير مرفوع بالنّون، وحذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه.

2- نون الرّفع نائبة عن الـ ضمّة، وقد تُحذف الـ ضمّة تخفيفًا في الفعل نحوُ قراءة أبي عمرو(55): ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: 67]، فحذْف النّون النّائبة عنها تخفيفًا أولى؛ ليؤمنَ بذلك تفضيل الفرع على الأصل.

3- نون الرّفع يؤمن معه حذف نون الوقاية؛ إذ لا يعرض لها ســـبب آخر يدعو إلى حذفها، أما حذف نون الوقاية فلا يؤمن معه حذف نون الرّفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف لا يؤمن بحذفه حذف.

4- لو حُذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كســـر نون الرّفع مع الواو والياء، وإذا حُذفت نون الرّفع لم يُحتجْ إلى تغيير ثانٍ، وتغييرٌ يُؤمن معه تغييرٌ أولى من تغيير ما لا يُؤمن معه تغيير.

وأرى أنّه لا حاجة تدعو إلى تعيين النّون المحذوفة، كما حاجة تلحّ على تكلّف تعليلات تُثبت أنّ الحذف أصاب نونًا دون أخرى، ويكفي أن نقول إن اجتماع النّونين سهّل التّوسع بحذف إحديهما طلبًا للخفّة، على مذهب الزّجاج[56].

هذا، وقد توسّـــع العرب أكثر من ذلك فحذفوا نون الرّفع من دون اجتماعها مع نون الوقاية، ومن دون عامل يقتضـــي ذلك الحذف، فحكم عليه بعض العلماء بالغلط أو اللّحن[57]، نحو قراءة ابن كثير ونافع[58]: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ [الحجر: 54]، بكسر النّون، خطّأها أبو حاتم، ولحّنها ابن عطية[59]. وحصروا ذلك الحذف في ضرورات الشّعر[60]. وحكموا على ما خرج عنها بالشّذوذ والقلّة، بل النّدرة[61]. وذهب ابن مالك والرّضي إلى أنّه جائز وثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه[62]، واستشهدوا بمجموعة من القراءات وأبيات الشعر وأحاديث السنة النبوية[63]، نحو قراءة أبي عمرو، ويحيى الذماري، ومحبوب عن الحســـن، وأبي حيْوة، وأبي خلاد عن اليزيدي[64]: ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا﴾ [القصص: 48]، والأصل أنتما ساحران تتظاهران.

4- الاتّساع بحذف العلة من المضارع من دون جازم

الفعل المضارع المعتلّ إن كان آخره ياءً أو واوًا فرفعه بضمّة مقدّرة للثّقل، والنّصب بفتحة ظاهرة، وجزمه بحذف العلة كقولك: زيد يغزو ولن يغزوَ ولم يغزُ، وزيد يرمي ولن يرميَ ولم يرمِ، وإن كان معتلّا بالألف فرفعه ونصـــبه بضـــمّة مقدرة وفتحة مقدّرة؛ لتعذر تحريكها، وجزمه بحذف الألف كقولك: زيد يخشى ولن يخشى ولم يخشَ[65].

والوقف على المرفوع والمنصـــوب من الفعل الذي اعتلت لامه بإثبات أواخره نحو يغزو ويرمي، وعلى المجزوم والموقوف منه بإلحاق الهاء نحو لم يغزه ولم يرمه ولم يخشـــه واغزه وارمه واخشه، وبغير هاء نحو لم يغز ولم يرم واغز وارم إلا ما أفضى به ترك الهاء إلى حرف واحد، فإنه يجب الإلحاق نحو: قِه ورَه.

وذهب سيبويه إلى أنّ كلّ واو أو ياء لا تحذف في فواصل آيات سور القرآن، وقوافي الشّعر، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر: 4].

وقول زهير:

وَلأنْتَ تَفْرِي مماَ خَلَقْتَ وَبَعضُ القَومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ[66].

أي يفري. وقول تميم بن أبي بن مقبل:

لاَ يُبْعِدِ الله أصْحَاباً تَرَكْتُهُمْ لَمْ أدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعْ[67].

أي صنعوا.

أمّا في غير الفواصل والقوافي فلا يقع إلا ضرورة، نحو قول الراجز:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمًا جودًا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّمَا(68).

وشـــذوذًا في "لا أدرِ"؛ لأنّه كثر في كلامهم حين الوقف عليه. ومنعه الخليل بن أحمد، وأجازه الفرّاء في سعة الكلام لكثرة وروده نحو: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف: 64] . وعلّلوا هذا الحذف بطلب الخفّة ومراعاة التّجانس وحفظ التوازن. أمّا المعتلّ بالألف فاتّفقوا على منع حذفها منه حتّى في الفواصل والقوافي ولا يكون إلّا في ضرورة؛ وذلك لأنّ الألف خفيفة غير مستثقلة(69).

والخلاصـــة أنّ النّحاة اختلفوا في حذف العلّة من المضـــارع المعتل بالواو والياء بلا جازم إلى ثلاثة مذاهب:

1- المنع مطلقًا، وهو مذهب الخليل.

2- جوازه في الفواصل والقوافي، وهو مذهب سيبويه.

3- الجواز مطلقًا، وهو مذهب الفرّاء.

أمّا المعتلّ بالألف فاتّفقوا على منع حذفها منه في غير ضرورة لخفّتها.

غير أنّ العرب توسّـــعوا فحذفوا العلّة من المضـــارع بلا جازم، دون تفريق بين الياء والواو والألف؛ لثبوته سماعًا، كما مرّ، وكما ثبت في الحديث النبوي الشريف، نحو: **الحديث:** "مَنْ اسْتَغْنَى أَغْنَاهُ اللهُ، وَمَنْ اسْتَعَفَّ أَعَفَّهُ اللهُ، وَمَنْ **اسْتَكْفَ** كَفَاهُ اللهُ، وَمَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيمَةُ أُوقِيَّةٍ فَقَدْ أَلْحَفَ"(70).

قال الـ سّندي: "قوله: «ومن ا ستكفَ كفاه الله»: هكذا في غالب الأ صول: ا ستكف، بلا ألف، والظّاهر ثبوت الألف، وكأنّها حُذفت تخفيفاً، كما حُذفت الياء من قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر: 4] لذلك"([71]).

والحديث: "عَنْ سَـــهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُـــولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا **تَعَزَّ**: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾[الإسراء: 111]"([72]).

قال السّندي: "هكذا في النسخ، فلعلّ أصله: تعزَّى بمعنى دعا أو تصبَّر، وحَذْفُ حرف العِلَّة للتّخفيف وارد"([73]).

ولمّا كان بقاء الـ ضّمة والكـ سرة دليلًا على الواو والياء، فكذلك بقاء الفتحة يحـ سّن من حذف الألف، ويكون دليلًا عليها([74])، فالحرف قبلها إذا تحرّك من غير علّة؛ عُلم أنّ ثَمَّ محذوفًا. والغاية التي من أجلها حذفوا تـ شترك فيها الألف مع الواو والياء، يقول ابن يعيش: "فإنّ الألف، وإن كانت خفيفة، فلا إشكالَ في كونِ حذفها أخفّ من وجودها"([75]).

5- الاتّساع بإلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع

يوجب النّحاة على الفعل إذا تقدّم فاعله أن يُوَحَّد، فلا تُلحق به علامة تثنية ولا جمع؛ لأنّه جنس كمـ صدره، فيكون لفظه قبل الجمع والمثنى كلفظه قبل المفرد، فتقول: جاء الطّالب، وجاء الطّالبان، وجاء الطّلاب، وجاءت الطّالبات. هذه هي اللغة العالية الفصيحة المشهورة([76]).

أمّا ما توسّع فيه العرب فألحقوا به علامتي التثنية والجمع إنّما يُحكى على طريق الشّذوذ، وليس بمستقيم في الكلام عندهم([77])؛ لذا أوجدوا له تخريجات تجعله منسجمًا مع القاعدة([78])، وبعضهم ينسبه لأقوام من العرب لغة لهم؛ شُبّهت فيها علامة التثنية والجمع بتاء التأنيث([79]).

وجرى العلماء على تسمية هذا الاتّساع بأكلوني[80] البراغيث[81]؛ لأنّ سيبويه هو أوّل من مثّل له في كتابه، واختار هذا الشّاهد؛ فقال: "في قول من قال[82]: أكلوني البراغيث"[83]، فصار هذا الشّاهد علماً لها، وسمّاها ابن مالك لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة"، وقد انقسم النّحويون في الحكم عليها إلى فريقين: فريق يصفها بالضّعف، والشّذوذ، والرّداءة[84]، وفريق يرفض قول من أنكرها[85] فوصفها بالصّحة والجودة والشّهرة[86]. ونُسبت إلى القبائل الآتية[87]: طيء وبنو الحارث بن كعب[88]، وأزد شنوءة[89]، ولا يُطمأنّ إلى هذي النّسبة للأسباب الآتية:

- لا يخفى ما فيها من العموم، فقبيلة طيء مثلًا قبيلة عظيمة، وبطونها منتشـــرة في الأرض.
- أنّ العلماء القدماء لم ينقل عنهم الاستقصاء الدّقيق في هذا البحث.
- لم يُنقل عن المتقدّمين منهم ممّن جمعوا اللغة نســـبتها ولا عن تلامذتهم، والمتأخرون منهم ينســـبونها –غالبًا– إما بصـــيغة التّمريض باســـتعمال الفعل (عُزيت) المبني للمجهول، وإما بالنقل عن مجاهيل لم يصرّحوا بأسمائهم (حكى بعض النّحويين).
- أن أبناء القبائل التي نُســـب إليهم لم يلتزموا بها كالطائيين كحاتم الطائي[90]، وأبي تمام[91]، كما لم تعدم عند غيرهم من أبناء القبائل الأخرى.
- أن الاختلاف في النســـبة –يبدو لي– ليس اختلاف تنوع، ولكنه اختلاف تعارض، نسبها بعضهم إلى طيء، وآخرون ينسبونها إلى أزد شنوءة، ونسبها ابن عقيل نقلًا عن الصـــفّار إلى بني الحارث بن كعب[92]، فإن كان يريد بني الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصـــر بن الأزد؛ فهم أزد شـــنوءة أنفســـهم، وإن كان يريد بني الحارث بن كعب بطن من مَذْحِج فهم قبيلة أخرى.

وذكر رابين (Chaim Rabin) أنّ ابن عقيل نسـبها إلى هذيل[93]، ثم عزاها رابين إلى ضبّة؛ مستدلًا: "بأنّ الحالة المعروفة التي استُعمل فيها هذا التركيب هي شعر الفرزدق في هجاء ضبّة، وكثيراً يستعمل الفرزدق تعبيرات من لهجة خصمه سخرية به؛ ولهذا فمن الممكن أن يُستدل بها على أن هذا التركيب من لهجة ضبّة"[94]. وهي نسبة ضعيفة لما يأتي:

1- اعتماده على الظن الذي لا يقويه نقل ولا برهان.

2- الشواهد التي اعتمد عليها في إثباته لم تقتصر على شعر الفرزدق كما زعم.

وبعض النّحاة يفرّقون في تخريج أمثلة هذا الاتّساع بين ما سُمع من أبناء القبائل التي نُسـبت إليها وما سـمع من غيرهم. يقول ابن مالك: "وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدّماً ومبتدأ مؤخراً، وبعضهم يُبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ، على أنها أسماء مسند إليها. وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع منه من أهل غير اللغة المذكورة، وأمّا أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أنّ الألف والواو والنّون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأنّ أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك"[95].

والظاهر أنّ تثنية الفعل وجمعه اتّساع سمحت به اللغة واشتركت فيه لهجتا الحجاز وتميم[96]، واللهجات العربية القديمة والحديثة[97]، وكان شائعاً في عصر الحريري (ت:516) فعدّه من اللّحن[98]، ورد عليه الشهاب الخفاجي؛ فقال: وليس الأمر كما ذكره...، وقد وقع منه في الآيات، والأحاديث، وكلام الفصحاء ما لا يُحصى[99].

وعليه فينبغي أن تُحمل أمثلتها على أن ما لحق الأفعال هي علامات للتثنية والجمع، وما بعدها الفاعل أو نائبه، دون تفرقة بين ما سمع من أبناء القبائل الثلاث وغيرهم، ودون الحاجة إلى تكلّف التّقديرات والتأويلات، وقد تضافرت شواهده من القرآن وقراءاته، والشّعراء من

الفصحاء والمولدين. فقد خرّج عليه الأخفش والفرّاء وغيرهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[المائدة:71]، وقوله: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء:3] ([100]).

ومن القراءات قراءة خلف، والكسائي، وحمزة، والسُّلَمي، وابن وثّاب، وطلحة، والأعمش، والجحدري([101]): ﴿إِمَّا يَبْلُغَانَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾ [الإسراء:23]، وقراءة الحسن وعمرو بن عبيد([102]): ﴿ وَأُدْخِلُوا الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ [إبراهيم:23]، وقراءة طلحة([103]): ﴿ قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:1].

6- **الاتّساع بإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به**

يذهب البصريّون إلى وجوب إقامة المفعول به مقام الفاعل حين يُبنى الفعل لغير فاعله، ويمنعون إقامة غيره في وجوده([104])، وعلّلوا ذلك بأمرين([105]):

1- وجود قوا سم مـ شتركة بين الفاعل والمفعول به لا توجد بين الفاعل وباقي الفـ ضلات، منها:

أ- أنّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل في الفاعل بغير واسطة.

ب- أنّ المفعول به يكون فاعلًا في المعنى، والفاعل يكون مفعولًا به في المعنى، نحو: مات الرّجل، وضارب زيدًا عمرًا؛ فكل من زيد وعمرو ضارب ومضروب.

ج- أنّ المفعول به شريك الفاعل؛ فالفاعل يوجِد الفعل، والمفعول به يحفظه.

د- أنّ العرب قد جاءت عنهم أفعال كثيرة بُنيت للمجهول، فـ استغنت عنه بالمفعول به، فجرى عندهم مجرى الفاعل، نحو: جُنّ الرجلُ، ونُفست المرأةُ.

2- القياس بأنّ غير المفعول به لا يصـــحّ أن يقام مقام الفاعل إلا بعد أن يُتّســـع فيه بنـ صبه مفعولًا به، فكان إقامة غير المفعول به مع وجوده تقديمًا للفرع على الأ صل والأقوى على الأضعف دون موجب.

غير أنّ العرب توسّعوا فأقاموا غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده، فأجازه الأخفش بشرط أن يتقدّم على المفعول به[106]، وأجازه الكوفيّون مطلقًا إلّا الفراء[107]، ووافقهم ابن مالك، واستدلوا عليه بالسّماع والقياس[108]. أمّا السّماع فاستشهدوا بنصوص منها[109] قراءة أبي جعفر، التي قرأ بها شيبة، وجاءت أيضًا عن عاصم[110]: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية:14]؛ فأقام الجار والمجرور (بما) مقام الفاعل، مع وجود المفعول به (قومًا).

والمانعون يحملون ما استشهد به الكوفيون على الشّذوذ أو الضّرورة[111]، ومنهم من خرّجه فقال عن ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾: نائب الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، تقديره: ليُجزى الجزاء، أو ضمير المفعول الثّاني، وتقديره: ليُجزى الخيرُ قومًا، وقدّره ابن هشام: ليُجزى الغفران، فهو مفعول به في الأصل[112].

فالقاعدة هو ما ذهب إليه البصريون، ومجيء خلافه اتّساع سمحت به اللغة، وكما لا يسوغ إنكاره مع ثبوته وسماعه؛ فلا يسوغ جعله قاعدة يقاس عليها، لقلة ما سُمع منه[113]، والأساس الذي بنى عليه الكوفيّون قياسهم ليس مُتّفقًا عليه، إذ اختلف النّحاة في حال اجتماع الفضلات دون المفعول الصّريح، فمنهم من جوّز إقامة أيّها شئت على السّواء، ومنهم من رجّح بعضها على بعض، ثُمّ اختلفوا في أيّها أرجح[114]. وكذلك تخريجات المانعين لا تخلوا من بُعد وتكلّف، فتخريج القراءة على أنّ النائب هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل على تقدير: ليُجزى

الجزاء، استبعده العكبري[115]، وذكر السّمين الحلبي[116] أنّ فيه نظراً؛ لأنّه لا يُترك المفعول به ويُقام المصدر مقام الفاعل، ولا سيما مع عدم التّصريح به.

7- الاتّساع بالعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

لا يُجيز جمهور البصريين والفرّاء من الكوفيين العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام إلا بإعادة الجار، إلا في ضرورات الشّعر[117]، وعلّلوا ذلك بما يأتي[118]:

1- أنّ ضمير الجر متصلٌ غير منفصل، شبيهٌ بالتّنوين ومعاقب له، فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف على التّنوين. ودليل المشابهة حذف الياء من المنادى المضاف إليها، نحو: "يا غُلامِ"، فحُذفت الياء وهي ضمير كما يُحذف التّنوين، ثُمّ هما على حرف واحد ومُكملان للاسم، ولا يُفصل بينهما وبينه، ولا يصحّ الوقف على ما اتّصلا به دونهما.

2- أنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان؛ فلا بدّ لصحة العطف من جواز وقوع كلّ منهما موقع الآخر، ولمّا كان ضمير الجرّ غير صالح لذلك فلا يُعطف عليه، لا يقال: "مررت بزيد وكَ"، فلا يُعطف عليه إلا بإعادة الجارّ.

3- أنّ الضّمير لشدّة اتّصاله بما قبله يصبح كالجزء من الجار، ويتنزّل معه منزلة شيء واحد، فلو جاز عطف الظّاهر عليه لكان فيه عطف اسم على اسم وحرف، أو عطف اسم على حرف، وكلاهما ممتنع.

وأجازه الكوفيون ويونس والأخفش من البصريين في سعة الكلام بلا قيد[119]، واشترط الجرمي والزيادي تأكيد الضّمير[120]، نحو: "مررت بك أنت وزيد"، فإن لم يؤكد لم يَجُز.

وأجاب المجيزون عن علل المانعين بما يأتي[121]:

1- أنّ شبهَ ضمير الجرّ بالتّنوين لو منع من العطف عليه لامتنع ذلك مع إعادة الجار أيضًا؛ لأنّ التنوين لا يُعطف عليه ألبتة، ولو مُنِع من العطف عليه لمُنِع من توكيده، والإبدال منه؛ لعدم صحة ذلك في التنوين بخلاف ضمير الجرّ فإنّه يؤكّد ويُبدل منه بالإجماع.

2- أنّ وقوع كلّ من المعطوف والمعطوف عليه موقع الآخر لو كان شرطًا في صحة العطف لما جاز نحو: "رُبّ رجلٍ وأخيه" و"كلُّ شاةٍ وسخلتِها"، ولا "الواهب المائة الحسان وعبدها" ولم يجز "رأيتك وزيدًا"؛ لأنّه لا يقال: "رأيتُ زيدًا وكَ"، فلمّا لم يُمنع فيها العطف لا يمنع في "مررت بك وزيدٍ".

واحتجّ المجيزون بما ورد في ذلك من القرآن والحديث الشريف وكلام العرب، وأشهر ما احتجوا به ما ثبت في قراءة حمزة: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء:1]، بعطف (الأرحام) على الهاء من دون إعادة الجار، وأما المانعون فكان لهم من هذه القراءة موقفان([122]):

1-تخطئتها ونعتها بالضّعف أو اللّحن، حتى حرّم بعضهم القراءة بها؛ لِما فيها من قسم بغير الله، وقال الرّضي: "الظّاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنّه كوفيٌّ، ولا نُسلّم تواتر القراءات السّبع"([123]).

2- تخريجها على أن يكون الواو حرفاً للقسم لا للعطف، فقد أقسم بالأرحام كما أقسم بالزّمان في نحو: ﴿ وَالضُّحَى {1} وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى:1-2]، أو يكون على تقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، تقديره: "ورب الأرحام"، أو يكون الجر بباء مقدّرة دلّت عليها الباء الأولى، ونظيره قول رؤبة -وقد قيل له: كيف أصبحت؟-: "خيرٍ عافاك الله"([124])، أي: بخير، وقول جميل:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كدتُ أقضي الغداةَ من جللهْ([125]).

أي: ربّ رسم دار.

ويتبيّن مما سبق أنّ العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار هو القاعدة والقياس، وأنّ العطف عليه من دون إعادة الجار اتّساع جرى في اللغة العربية لا يمكن إنكاره؛ لما يأتي:

1- وروده في سعة الكلام مثل:

أ- قراءة حمزة السبعيّة المتصلة بأكابر قرّاء الصّحابة الذين تلقّوا القرآن من النبيّ ﷺ بغير واسطة، كعثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأُبَيّ بن كعب، فهي قراءة ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها[126].

ومن هنا يتبيّن أنّ ما ذكره الرّضي من القول بعدم تواتر القراءات السبع لا يُوافق عليه، ولا يُسلّم له؛ "لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القرّاء ثبتت عن النّبي ﷺ تواترًا يعرفه أهل الصّنعة"[127]، وأمّا زعمه أن حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين، فيرد بأنّه قد قرأ بها ابن عبّاس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنَّخَعي، ويحيى بن وثّاب، والأعمش، وأبو رَزين[128]، ثمّ المنقول عن حمزة أنه لم يقرأ حرفًا من كتاب الله إلا بأثر صحيح[129]، ثم إنّ القراءة سنة متّبعة[130]، وقراءة حمزة سابقة والنّحو الكوفي لاحق، فقد تُوفي حمزة سنة (156هـ)، أي قبل وفاة الخليل ابن أحمد (ت: 170هـ) الذي تتلمذ الكسائي على يديه بأربع عشرة سنة، وكان سنُّ الكسائي (119هـ-189هـ) خمس وثلاثين سنة، والثابت أنّ الكسائي تعلّم النَّحْوَ على كِبَر سنّه، خرج إلى البصرة، وجالس الخليلَ فقال له: من أين أخذت؟ قال: ببَوَادي الحجاز، ونجْد، وتِهامَة. فخرج الكسائيّ إلى أرض الحجاز، وغاب مدةً، ورجع والخليل قد مات[131]. ثمّ إنّ الكسائي تعلّم القراءة من حمزة قبل أن يتعلّم النحو من الخليل[132].

أمّا كونها خطأ في الدِّين؛ لأنّه ورد النّهي عن الحلف بغير الله، فجوابه أنّه حكاية ما كان العرب عليه، "فحضّهم على صلة الأرحام، ونهاهم عن قطعها، ونبّههم على أنّها تبلغ من حرمتها

عندهم أنّهم يتساءلون بها، ثمّ لم يُقرّهم الشرع على ذلك، بل نهاهم عنه، وحرمتها باقية، وصلتها مطلوبة، وقطعها محرّم"[133].

ب- قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء:127]. بعطف (ما) على الضمير في (فيهن).

ج- الحديث: "إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا..."[134]. بعطف (اليهود) على الضمير في (مثلكم)[135].

د- حكاية قطرب عن بعض العرب: "ما فيها غيرُه وفرسِه"[136]. بعطف (فرس) على الضمير في (غيره).

2- ما قدّمه المانعون من احتمالات لا تخلو من نظر، فكون الواو للقسم في قراءة حمزة فيه عدول عن الظّاهر، إضافة إلى أنّ القسم لو كان قسم السّؤال فيجب أن يُجرى بحرف الباء[137].

3- إضمار حرف الجرّ مع بقاء عمله ضعيف، وتجويزهم إيّاه لدلالة الحرف الداخل على الضّمير عليه يسوّغ جواز مجيء الاسم معطوفًا على الضّمير المجرور من دون إعادة لفظ الجارّ.

8- الاتّساع بالجرّ على المُجاورة

المقصود بالجرّ على المُجاورة أنّ عامل الجرّ ليس الإضافة أو حرف الجرّ، وإنّما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو حرف الجرّ، فتُغني قرينة التّبعيّة وهي قرينة معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابيّة، والدّاعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابيّة[138].

وقد أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجرّ على المجاورة في النّعت والتّوكيد(139)، أمّا النّعت فنحو: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"(140)، قال سيبويه: "فالوجه الرّفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنّه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعت الضبّ، ولأنّه صار هو والضّب بمنزلة اسم واحدٍ"(141). وأمّا التّوكيد فنحو بيت أبي الغريب(142):

يَا صَاحِ بلِّغ ذَوي الزوجاتِ **كُلِّهِم** أنْ ليسَ وصلٌ إذا انحلَّت عُرا الذَّنَبِ(143).

بجرّ (كلِّهم) على المجاورة وحقُّه النصب؛ لأنّه توكيد لـــ(ذوي) المنصوب لا للزوجات؛ وإلا لقال: "كلِّهن". وزاد بعضهم عطف النّسق، وجعلوا منه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة وخلف وأبي جعفر: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ **وَأَرْجُلِكُمْ**﴾(144)[المائدة: 6]. وزاد ابن هشام عطف البيان وقال لا يمتنع في القياس جرُّه على الجوار؛ لأنّه كالنّعت والتّوكيد في مجاورة المتبوع(145)، ومنع البدل؛ لأنّه في التّقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديراً(146). ووافقه أبو حيّان فذكر أنّه لا يُحفظ من كلام العرب، ولا خرّج عليه أحدٌ شيئًا، وسببه أنّه معمول لعامل آخر غير العامل الأوّل(147).

وأنكر السّيرافي وابن جنّي الجرّ بالمجاورة، والأَصْل عندهما: "هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ جُحْرُه"، تأوّله السّيرافي على حذف الضّمير للعلْم به، ثمَّ أُضمر الجُحر؛ فَصَارَ خربٍ، من باب: حسن الوجه، ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في قولهم: "مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَيْن" فـــ(لا قاعدَيْن) جار في الإعراب على (رجل)، ولم يبرز الضّمير؛ لأنّه لو برز لقيل لا قاعدهما. وتأوّله ابن جني على حذف المضاف؛ فيجري (خرب) وصفًا على (ضب) وإن كان في الحقيقة

للجحر، كما تقول: "مررت برجل قائم أبوه"؛ فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرّجل، فحُذف المضاف إلى الضّمير، وأُقيم الضّمير مقامه فارتفع؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً[148]. قال ابن جني: "فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطّرد؛ كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط[149] الذي لا يُحمل غيره عليه، ولا يُقاس به"[150].

وفي تخريج السّيرافي وابن جني نظر؛ لأنّ إبراز الضّمير حينئذ واجب للإلباس، فاستتاره مع جريان الصّفة على غير من هي له غير جائز عند البصريين وإن أُمن اللبس. ولأنّ معمول هذه الصّفة لضعفها لا يُتصرّف فيه بالحذف وقصره الفّراء على السّماع، ومنع القياس على ما جاء منه؛ فلا يجوز "هذه جحرةُ ضبٍّ خربةٍ"[151]. وقياس السّيرافي على "مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَيْن" قياس مع الفارق وقد ردّه ابن هشام بأنّ ذلك إنّما يجوز في الوصف الثّاني دون الأوّل[152]، و(خرب) ليس وصفاً ثانياً مثل (قاعدَيْن).

وذهب الكوفيّون إلى أن الحمل على الجوار كثير في كلام العرب، وخطّأهم البصريّون وقالوا بقلته وشذوذه؛ فيُقصر عندهم على السّماع ولا يُقاس عليه[153]. والظّاهر أنّ وروده في العربيّة من باب الاتّساع الذي تسمح به حين يُؤمن اللّبس، فيحدث بذلك جمالاً موسيقيًّا يحققه التّجاور، قال ابن مالك: "وربّما تبع في الجرّ غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس"[154]. ولا يُحصر في النّعت والتّوكيد والعطف، دليل ذلك قول الشّاعر:

أَطُوف بهَا لَا أرى غَيرهَا كَمَا طَافَ بالبَيْعةِ **الرَّاهِبِ**[155].

جرّ (الرّاهب) بِالمجاورة والقياس الرّفع على الفاعلية. ومن شواهدهم في هذا الاتّساع قراءة يحيى والأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[156] [الذاريات: 58]. بجرّ (المتين) وهي صفة (الرزّاق)، وقياسه الرّفع، ويمكن أن تكون خبراً ثانياً أو ثالثاً[157].

الخاتمة

للقراءات القرآنية أثر في اتّساع القاعدة النّحويّة، يمنع التجاسر على تخطئتها ونسبتها إلى اللحن، ومن مظاهر ذلك الاتساع ما يأتي:

- صرف الممنوع من الصرف.
- إثبات العلة في المضارع المجزوم.
- بحذف نون الرفع بلا عامل.
- حذف العلة من المضارع من دون جازم.
- إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع.
- إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به.
- العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار.
- الجرّ على المُجاورة.

الهوامش والإحالات:

1 الزبيدي، تاج العروس (قرأ)، 1، ص370 ص371.

2 النويري، شرح طيبة النشر (53/1)؛ والقطان، نزول القرآن على سبعة أحرف (ص: 91)؛ ومحيسن، القراءات وآثرها (9/1).

3 السيوطي، المزهر (168/1)؛ والقنوجي، البلغة إلى أصول اللغة (ص: 99).

4 القصاب، النكت الدالة على البيان (30/4).

5 حبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم (ص: 373).

6 ابن حزم، الفصل في الملل (107/3)؛ وحبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم (ص: 373).

7سيبويه، الكتاب (334/4).

[8] ابن فارس، مقاييس اللغة (وسع) (109/6).

9 الفراهيدي، العين (العين والسين) (203/2)؛ والأزهري، تهذيب اللغة (العين والسين) (61/3)؛ والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (وسع) (1298/3)؛ وابن فارس، مقاييس اللغة (وسع) (109/6)؛ وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (الحاء والسين والفاء) (205/3)؛ وابن سيده، المخصص (341/3)؛ والزمخشري، أساس البلاغة (وسع) (333/2)؛ والزبيدي، تاج العروس (وسع) (22/ 324- 328).

10 الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (482/1).

11 ابن جني، الخصائص (ص:604)؛ وابن منظور، لسان العرب (فحل) (517/11)؛ والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو (152/1).

12 ابن الوراق، علل النحو (ص:400)؛ وابن جني، الخصائص (ص: 593).

[13] ابن جني، الخصائص (ص:847).

[14] حسان، مقالات في اللغة والأدب (218/2).

15التردد والشيوع معياران مهمان لاكتشاف المصطلحات في النصوص المتخصصة، فأما التردد فتكراره في المصدر الواحد، وأما الشيوع فتداوله في مصادر التخصص الأخرى. ماري، علم المصطلح (ص:413).

16 ابن جني، الخصائص (329/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (370/2، و556/3).

[17] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (355/2).

18 الشيزاوي، الاتساع النحوي في لغة الحديث الشريف (ص: 40).

19 الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 403)؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب (891/2)؛ والمرادي، توضيح المقاصد (3/ 1225، و1227/3)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (8/ 4079)؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل (3/ 339)؛ والسيوطي، همع الهوامع (131/1).

20 ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص:24).

21 المبرد، المقتضب (142/1)؛ وابن جني، الخصائص (346/2)؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (418/2)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (698/5)؛ والقسطلاني، إرشاد الساري (407/7).

22 سيبويه، الكتاب (511/3)؛ والمبرد، المقتضب (143/1)؛ والقيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص:311)؛ وابن جني، الخصائص (349/2)؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص:22)؛ والبغدادي، خزانة الأدب (333/6)؛ وشرّاب، شرح الشواهد الشعرية (168/1).

23 سيبويه، الكتاب (468/3)؛ والمبرد، الكامل (75/2)؛ وابن عبد ربه، العقد الفريد (147/6)؛ والعسكري، تصحيفات المحدثين (832/2)؛ والقيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص:311)؛ وشرّاب، شرح الشواهد الشعرية (538/1).

24 المالكي، الروضة في القراءات الإحدى عشرة (972/2)؛ والداني، التيسير في القراءات السبع (ص: 504)؛ والخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة (ص: 555)؛ والواسطي، الكنز في القراءات العشر (70/1).

25 السجستاني، كتاب المصاحف (ص:186)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (286/10)، والبنّاء، إتحاف فضلاء البشر (ص: 558).

26 المرادي، توضيح المقاصد (1227/3)؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب (891/2)؛ والأشموني، شرح الأشموني (176/3)؛ والصبان، حاشية الصبان (404/3)؛ والحندود، الضرورة الشعرية (ص:481).

27 المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص:1160)؛ والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (304/2)؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص: 25)؛ والبغدادي، خزانة الأدب (29/8)؛ يعقوب، المعجم المفصل في الشواهد الشعرية (316/4).

28 ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص:25).

29 القسطلاني، إرشاد الساري (407/7).

30 المرادي، توضيح المقاصد (3/ 1227)؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب (891/2)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (5/ 694)؛ والأشموني، شرح الأشموني (174/3)؛ والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (352/2)؛ والسيوطي، همع الهوامع (132/1).

31 المبرد، المقتضب (134/1)؛ وابن السراج، الأصول في النحو (48/1)؛ والمجاشعي، شرح عيون الإعراب (ص:69)؛ والبطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل (ص:372)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (104/1)؛ وابن عصفور، شرح الجمل (2/ 190)؛ وضرائر الشعر (ص:45)؛ وابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص: 73).

32 ابن فارس، الصاحبي (ص: 213)؛ والسيوطي، المزهر (422/2)؛ والقِنَّوجي، البلغة في أصول اللغة (ص:159).

33 صدر بيت لقيس بن زهير العبسي. سيبويه، الكتاب (316/3)؛ والزمخشري، المفصل (ص: 538)؛ والفارسي، كتاب الشعر (204/1)؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص: 45)؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (126/1)؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع (162/1).

34 سيبويه، الكتاب (316/3)؛ وابن السراج، الأصول في النحو (442/3)؛ والفارسي، المسائل الحلبيات (ص:86)؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (128/1)؛ والهرمي، المحرر في النحو (1227/3)؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل (1/ 208)؛ والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (286/1).

35 السيوطي، همع الهوامع (205/1).

36 القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص: 158).

37 الفراء، معاني القرآن (161/1)؛ والزجاجي، الجمل في النحو (ص: 406)؛ وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص: 198)؛ البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل (ص: 372)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (58/1)؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل (208/1)؛ والبحر المحيط (286/5)؛ والجوجري، شرح شذور الذهب (213/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (179/1)؛ وحسن، النحو الوافي (185/1).

38 الجوجري، شرح شذور الذهب (212/1).

39 يقول ابن السيد- مدافعا عن أنه لا يقع إلا في ضرورة الشعر-:" ...مثل هذا لا يجعل لغة... إنما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأمّا ما ينفرد به الشعر فإنما يسمى ضرورة". إصلاح الخلل. (ص:372).

40 المالكي، الروضة (720/2)؛ والداني، جامع البيان (1222/3)؛ والخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة (ص: 313)؛ والنشار، البدور الزاهرة (129/2).

41 الداني، التيسير في القراءات السبع (ص: 325)؛ والخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة (ص: 322)؛ والنشار، البدور الزاهرة (146/2).

خرجها بعضهم على حمل الصحيح على المعتل، بأن تكون (من) اسما موصولا لكن الأقوى حمل المعتل على الصحيح؛ لأن حمل الفرع على الأصل أقوى من حمل الأصل على فرعه. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح الفصل. (471/2)؛ وابن مالك، شواهد التوضيح (ص: 244)؛ وصاحب حماة، الكناش (ص: 291).

42 سبق تخريجه.

43 وقد روي بذلك. المالقي، رصف المباني (ص:227).

44 النحاس، إعراب القرآن الكريم (ص: 545)؛ وابن جني، الخصائص (ص:266)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (236/1). والنقص: حذف السابع الساكن من تفعيلة الوافر (مفاعلتن) بعد تسكين الخامس. المحلي، شفاء الغليل في علم الخليل (ص:70)؛ وابن جني، كتاب العروض (ص: 82).

45 الزمخشري، المفصل (ص: 537)؛ والفارسي، كتاب الشعر (204/1)؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (128/1)؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص: 45)؛ والبغدادي، خزانة الأدب (359/8)؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع (162/1).

46 النحاس، إعراب القرآن الكريم (ص: 454)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (236/1). والطي: حذف الرابع الساكن من تفعيلة (مستفعلن). المحلي، شفاء الغليل في علم الخليل (ص:69)؛ وابن جني، كتاب العروض (ص: 74).

47 الفراهيدي، الجمل في النحو (ص: 223).

48 سيبويه، الكتاب (519/3)؛ وابن جني، الخصائص (ص:515)؛ وابن خروف، شرح جمل الزجاجي (268/1)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (8/7)؛ وابن مالك، شرح الكافية (21/1).

49 ـ تشابه " النون" حروف المد واللين في وجوه منها:

أ ـ أنها تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، كما أن الألف والواو تكون علامة للرفع في المثني وجمع المذكر السالم.

ب ـ أنها تكون ضميرا للجمع المؤنث، كما أن الواو ضمير لجمع المذكر والياء للمؤنثة المخاطبة.

ج ـ تسقط النون في تثنية الفعل وجمعه في النصب والجر، وقد يحذفها الجازم في (لم يك)، كما تحذف حروف العلة من آخر الفعل حين يجزم.

د ـ قد تحذف للالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف المد.

ابن جني، الخصائص (ص:515)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (8/7)؛ وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (11/2)؛ والكفوي، الكليات (ص:888).

50 سيبويه، الكتاب (519/3)؛ والفراء، معاني القرآن (90/2)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (148/3)؛ وابن جني، الخصائص (ص:515)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (8/7)؛ وابن مالك، شرح الكافية (21/1- 22)؛ والمرادي، شرح الألفية (111/1)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (281/1).

51 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص:311)؛ والمالكي، الروضة في القراءات الإحدى عشرة (896/2)؛ والداني، التيسير في القراءت السبع (ص:440)؛ والنشار، البدور الزاهرة (332/3).

52 الأخفش، معاني القرآن (254/1)؛ والقيسي، مشكل إعراب القرآن (ص:319)؛ وابن مالك، شرح الكافية (21/1)؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل (194/1)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (1/ 281)؛ والسيوطي، همع الهوامع (177/1).

53 أبو حيان، التذييل وتكميل (194/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (177/1).

54 ابن مالك، شرح التسهيل (55/1)؛ وشرح الكافية (21/1، 22)؛ وفتاوى في العربية (ص:54)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (282/1- 283)؛ والسيوطي، همع الهوامع (1/ 177).

55 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص:77)؛ والخياط، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة (ص:160)؛ والنشار، البدور الزاهرة (117/1).

56 لم يعيّن الزجاج نونا حذفت، فقال: "فاستثقل النونات، فحذفت إحداهما". معاني القرآن وإعرابه (148/3).

57 النحاس، إعراب القرآن (ص: 473)؛ والهرمي، المحرر في النحو (1048/3)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (447/5).

58 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص:206)؛ والمالكي، الروضة (734/2)؛ والداني، التيسير في القراءات السبع (ص:334).

59 النحاس، إعراب القرآن (ص: 473)؛ والهرمي، المحرر في النحو (1048/3)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (447/5).

60 ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي (614/2)؛ وضرائر الشعر (ص:109)؛ والهرمي، المحرر في النحو (1048/3)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (447/5)؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع (160/1).

61 الرضي، شرح الكافية (20/5)؛ والهرمي، المحرر في النحو (1048/3)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (281/1)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (222/1)؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع (160/1).

62 ابن مالك: شرح الكافية (22/1)؛ وشواهد التوضيح (ص:171)؛ وشرح التسهيل (55/1)؛ وفتاوى في العربية (54)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (516/2)؛ والكرماني، شرح البخاري (15/5)؛ والسيوطي، عقود الزبرجد (116/3).

63 تنظر الشواهد في: سيبويه، الكتاب (519/3)؛ والفراء، معاني القرآن (90/2)؛ والقيسي، مشكل إعراب القرآن (ص:391)؛ وابن مالك، شرح الكافية (22/1-21)؛ وشواهد التوضيح (ص:171)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (516/2، 506/4، 447/5)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (281/1)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (221/1– 222).

64 الداني، جامع البيان في القراءات السبع (1453/4)؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (16/1)؛ الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (126/2).

65 ابن السراج، الأصول في النحو (164/2)؛ وابن الأثير، البديع في علم العربية (34/1)؛ والهرمي، المحرر في النحو (1089/3)؛ وصاحب حماة، الكناش (9/2).

66 سيبويه (209/4)؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب (177/2)؛ والزمخشري، المفصل (ص:478)؛ والرضي، شرح الكافية (229/4)؛ والسيوطي، همع الهوامع (429/3).

67 سيبويه. (211/4)؛ وابن عبد ربه، العقد الفريد (350/6)؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب (177/2)؛ والقيرواني، العمدة في محاسن الشعر (311)؛ والزمخشري، المفصل (ص:478)؛ والرضي، شرح الكافية (237/4).

68 ابن الأنباري، الأضداد (ص:264)؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب (177/2)؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (320/1)؛ وابن الأثير، البديع في علم العربية (688/2)؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص:121).

69 الفراهيدي، الجمل في النحو (ص: 231-232)؛ وسيبويه (185/4-184، و209/4-210)؛ وابن السراج، الأصول في النحو (376/2)؛ والسيرافي، شرح أبيات سيبويه (297/2-296)؛ والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص: 231)؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (375/1)؛ وابن الأثير، البديع في علم العربية (307/1-700، و521/2)؛ والرضي، شرح الكافية (301/2-304)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (46/5)؛ وصاب حماة، الكناش (164/2)؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب (805/2-806)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (5293/10)؛ والسيوطي، همع الهوامع (429/3).

70 أحمد. (11060).

71 السندي، حاشية مسند الإمام أحمد (368/6).

72 أحمد. (15625).

73 السندي، حاشية مسند الإمام أحمد (424/8).

74 ابن يعيش، شرح المفصل (46/5).

75 نفسه.

76 ابن السراج، الأصول في النحو (172/1)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (116/2)؛ والسيوطي، همع الهوامع (578/1).

77 ابن الوراق، علل النحو (ص: 272)؛ وابن هشام، شذور الذهب (ص: 11)؛ والجوجري، شرح شذور الذهب (349/1).

78 خرجوها بأنها ضمائر فواعل الفعل، والظاهر بعدها مبتدأ خبره الجملة قبله، أو يكون بدلا من الضمائر، أو تكون خبرا مقدما لما بعدها.

سيبويه (40/2)؛ وأبو عبيدة، مجاز القرآن (ص: 174)؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (202/1)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (117/2)؛ والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (267/2).

79 ابن السراج، الأصول في النحو (172/1)؛ والوراق، علل النحو (ص: 272)؛ والكوفي، كتاب البيان في شرح اللمع (ص: 121-122)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (117/2).

80 من إجراء ما لا يعقل الحيوان مجرى بني آدم. (الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية (ص: 361).

81 سيبويه (20/1)؛ والأخفش معاني النحو (286/1)؛ وابن السراج، الأصول في النحو (172/1)؛ والكوفي، كتاب البيان في شرح اللمع (ص: 122)؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (203/1).

82 ذهب أبو عبيدة والشاطبي إلى أن قائلها هو أبو عمرو الهذلي. (أبو عبيدة، مجاز القرآن (ص: 101)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (557/2)).

83 سيبويه (5/1).

84 أبو حيان، ارتشاف الضرب (739/2)، والبحر المحيط (309/3 و299/7)؛ والسيوطي، عقود الزبرجد (30/3)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (512/1).

85 المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1637/3)، والفاسي، فيض نشر الانشراح (519/1).

86 سيبويه (40/2)؛ وابن الوراق، علل النحو (ص: 272)؛ والشنتمري، النكت (ص: 225)؛ وابن الأثير، البديع في علم العربية (108/1)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (87/3)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (117/2)؛ وصاحب حماة، الكناش (141/1).

87 أبو عبيدة، مجاز القرآن (34/2)؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب (354/1)؛ والمرادي، الجنى الداني (ص: 149)؛ وتوضيح المقاصد والمسالك (264/1)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (557/2)؛ والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (262/2)؛ والأشموني، شرح الأشموني (392/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (257/2)؛ والأنطاكي، غنية الأريب (10/3)؛ والفاسي، فيض نشر الانشراح (509/1-508).

88 عند الفاسي، فيض نشر الانشراح (508/1): بنو الحارث بن العنبر، وهو خطأ كما أشار المحقق.

89 نسبتهم إلى كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، كانت منازلهم السّراة. (كحالة، معجم قبائل العرب (5/1).

90 كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المالِ، والمال كان له وفر.

الطائي، ديوانه (ص:51)، وينظر مثلا: (ص: 42، و52).

91 كقوله:

إذا أمَّه العافون ألفوا حياضه مِلاءً، وألفوا روضه غير مجدب.

التبريزي، شرح ديوان أبي تمام (152/1).

92 ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (297/3)؛ والمرادي: الجنى الداني (149/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (257/2).

93 رابين، اللهجات العربية (ص: 302-303). بل نسبها ابن عقيل نقلا عن الصفار إلى بني الحارث بن كعب. (ابن عقيل، شرح الألفية (80/2))

94 رابين، اللهجات العربية (ص: 303).

95 ابن مالك، شرح التسهيل (117/2).

96 أكثر الأمثلة التي ساقها النحاة من شعراء الحجاز، ولكن هناك –أيضا- أمثلة من شعراء تميم.

فرستيغ، اللغة العربية تاريخها ومستوياتها (ص: 62).

97 نفسه، والصفحة نفسها.

98 الحريري، درة الغواص (ص:65).

99 االخفاجي، شرح درة الغواص (ص: 152).

100 الفراء، معاني القرآن (316/1)؛ والأخفش، معاني القرآن (286/1، 447/2)؛ والغزنوي، باهر البرهان (923/2)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (543/3)؛ والفاسي، فيض نشر الانشراح (509/1).

101 المالكي، الروضة في القراءات (745/2)؛ والداني، التيسير في القراءات (ص: 341)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (35/7)؛ واالخياط، التبصرة (ص: 344)؛ وابن سوار، المستنير في القراءات (ص: 252).

102 ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن (ص: 72).

103 نفسه (ص: 99).

104 العكبري، اللباب (160/1)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (128/2)، وشرح الكافية (103/1)؛ والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (607/2)؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب (ص: 213)؛ والأشموني، شرح الأشموني (421/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (585/1).

105 الكوفي، البيان في شرح اللمع (ص: 136)؛ والحيدرة، كشف المشكل (ص: 211)؛ والعكبري، اللباب (160/1-159)؛ والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: 268-269)؛ وابن الخباز، توجيه اللمع (ص: 131)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (1630/4-1631).

106 أبو حيان، ارتشاف الضرب (1339/3)؛ والأشموني، شرح الأشموني (422/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (586/1).

107 يدل على ذلك قوله: "وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: ليجزى قوما، وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضمر في «يجزي» فعلا يقع به الرفع كما تقول: أعطي ثوبا ليجزى ذلك الجزاء قوما فهو وجه". معاني القرآن (46/3).

108 العكبري، اللباب (160/1)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (128/2)، وشرح الكافية (103/1)؛ وصاحب حماة، الكناش (13/1)؛ والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (607/2)؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب (ص: 213)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (1628/4)؛ والأشموني، شرح الأشموني (421/1)؛ والسيوطي، همع الهوامع (586/1).

109 تنظر الشواهد في: ابن مالك، شرح التسهيل (128/2)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (244/6).

110 المالكي، الروضة (914/2)؛ والخياط، التبصرة (ص: 495)؛ والنشار، البدور الزاهرة (7/4).

111 ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (548/1)؛ والدماميني، تعليق الفرائد (259/4).

112 ابن يعيش، شرح المفصل (314/4)؛ وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (548/1)؛ وابن هشام، شرح قطر الندى (ص: 190)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (1630/4).

113 العكبري، اللباب (162/1-159)، وابن الخباز، توجيه اللمع (ص: 132)؛ وابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص: 136)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (42/3).

114 ابن النحاس، التعليقة على المقرب (ص: 137-138).

115 العكبري، اللباب (160/1).

116 السمين، الدر المصون (646/9).

117 سيبويه. (382/2)؛ وابن السراج، الأصول في النحو (119/2)؛ والنحاس، إعراب القرآن (ص: 197)؛ والمجاشعي، النكت (ص: 186)؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (382/2)؛ والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1026/2)؛ والجوجري، شرح شذور الذهب (818/2)؛ والأشموني، شرح الأشموني (394/2).

118 النحاس، إعراب القرآن (ص: 197)؛ والأصبهاني، إعراب القرآن (ص:86)؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (382/2)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (281/2)؛ وصاحب حماة، الكناش (ص: 299)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3498/7-3499)؛ والسيوطي، همع الهوامع (222/3).

119 الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (379/2)؛ والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1026/2)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3498/7)؛ والبيري، تحفة الأقران (ص:165)؛ والشاطبي، توضيح المقاصد (156/5)؛ والجوجري، شرح شذور الذهب (819/2)؛ والأشموني، شرح الأشموني (394/2)؛ والسيوطي، همع الهوامع (221/3).

120 والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1027/2)؛ والأشموني، شرح الأشموني (396/2)؛ والسيوطي، همع الهوامع (222/3).

121 ابن مالك، شرح التسهيل (376/3-375)؛ وشرح الكافية (1247/3)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (449/3)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3499/7)؛ والبيري، تحفة الأقران (ص:6)؛ والشاطبي، توضيح المقاصد (312/4)؛ والسيوطي، همع الهوامع (222/3).

122 النحاس، إعراب القرآن (ص: 197)؛ وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص: 118)؛ والمجاشعي، النكت (ص: 186)؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (382/2)؛ وصاحب حماة، الكناش (ص: 299)؛ وابن مالك، شرح الكافية (694/2)؛ وأبو حيان، البحر المحيط (449/3).

123 الاستراباذي، شرح الرضي (320/2).

124 الفراء، معاني القرآن (169/1)؛ وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص: 119)؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب (143/1)؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (132/2)؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل (25/8)؛ وابن هشام، مغني اللبيب (ص: 272).

125 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص: 119)؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب (143/1؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص: 144)؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل (23/10)؛ وابن يعيش، شرح المفصل (516/4)؛ والسيوطي، همع الهوامع (593/2).

126 أبو حيان، البحر المحيط (500/3)؛ والسيوطي، الاقتراح (ص: 40)؛ والفاسي، فيض نشر الانشراح (427/1).

127 أبو شامة، إبراز المعاني (61/3)؛ وابن الجزري، منجد المقرئين (ص: 77).

128 ابن يعيش، شرح المفصل (283/2)؛ وابن مالك، شرح التسهيل (376/3)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3500/7) والبيري، تحفة الأقران (ص:165)؛ والشاطبي، المقاصد الشافية (157/5-156).

129 البيري، تحفة الأقران (167)؛ والأشموني، شرح الأشموني (172/1).

130 الفراء، معاني القرآن (314/3)؛ والهروي، فضائل القرآن (ص: 361)؛ وابن مجاهد، السبعة في القراءات (ص: 49)؛ وابن جني، المحتسب (292/1)؛ وابن الجزري، النشر (11/1).

131 البغدادي، تاريخ بغداد (345/13)؛ والأنباري، نزهة الألباء (ص: 59)؛ والقفطي، إنباه الرواة (258/2)؛ والذهبي، تاريخ الإسلام (927/4)؛ والصّدفي، الوافي بالوفيات (48/21).

132 الحموي، معجم البلدان (1738/4).

133 أبو شامة، إبراز المعاني (59/3).

134 البخاري (2269).

135 ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح (ص: 107)؛ والطيبي، شرح الطيبي (3964/12)؛ وابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (56/10).

136 ابن مالك، شرح التسهيل (376/3)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3500/7)؛ والجوجري، شرح شذور الذهب (819/2)؛ والأشموني، شرح الأشموني (396/2)؛ والسيوطي، همع الهوامع (221/3).

137 الصبان، حاشية الصبان (171/3).

138 النّمر، ظاهرة المجاورة (ص: 7)؛ وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها (ص: 234).

139 المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (275/1)؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3330/7)؛ والسيوطي، همع الهوامع (535/2).

140 سيبويه. (67/1)؛ والمبرد، المقتضب (273/4)؛ وابن جني، الخصائص (192/1)؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل (331/6).

141 سيبويه (436/1).

142 هو شاعر مقلّ.

143 ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص: 235)؛ والأنباري. المذكر والمؤنث (506/1)؛ والسيرافي، شرح أبيات سيبويه (163/2)؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب (1913/4)، والسيوطي، همع الهوامع (535/2).

144 أبو حيان، البحر المحيط (658/4)؛ النوري، غيث النفع (ص: 225)؛ والقاضي، الوافي في شرح الشاطبية (ص:228).

145 ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص: 430)؛ والسيوطي، همع الهوامع (536/2).

146 ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص: 430).

147 السيوطي، همع الهوامع (536/2).

148 السيرافي، شرح كتاب سيبويه (329/2-328)؛ وابن جني، الخصائص (193/1)، وابن مَضَاء، الرد على النحاة (ص: 77)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3330/7)؛ والسيوطي، همع الهوامع (536/2).

149 يريد بالغلط التّوهّم.

150 ابن جني، الخصائص (194/1).

151 ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 896)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3330/7)؛ والسيوطي، همع الهوامع (536/2).

152 ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 896).

153 الأنباري، أسرار العربية (ص: 239)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف (503/2)؛ وأبوحيان، البحر المحيط (34/10).

154 ابن مالك، شرح التسهيل (308/3).

155 الفراهيدي، الجمل في النحو (ص: 196)؛ وشرّاب، شرح الشواهد الشعرية (144/1).

156 ابن جني، المحتسب (289/2)؛ والمالكي، الروضة (929/2).

157 النحاس، إعراب القرآن (168/4)؛ ودرويش، إعراب القرآن وبيانه (324/9)؛ والخراط، المجتبى في مشكل إعراب القرآن (1239/4).

المراجع والمصادر:

1- ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: 606هـ):

- البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ -1979م.

2- أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421 هـ - 2001م.

3- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري، (ت: 215 هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990م.

4- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: 370 هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

5- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (ت: 905 هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.

6- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ - 2000م.

7- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت: 900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ - 1998م.

8- الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد الشافعي (ت: 1100 هـ)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث - القاهرة، 2008م.

9- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي (ت: 535 هـ)، إعراب القرآن، تقديم: فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1415 هـ - 1995م.

10- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: 577 هـ):

- أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، تحقيق: بركات يوسف الهبود، بيروت، 1420 هـ - 1999م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1424 هـ - 2003م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، 1405 هـ - 1985م.

11- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: 328 هـ):

- الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407 هـ - 1987م.

- المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، مصر، 1401 هـ - 1981م.

12- الأنطاكي، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: 1100 هـ)، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تحقيق: حسين صالح الدبوس وآخرين، عالم الكتب الحديث، إربد، 2011م.

13- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256 هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: عبد السلام محمد عمر علوش، مكتبة الرشد، الرياض، 1427 هـ - 2006م.

14- البطليوسي، عبد الله بن السيد (ت: 521 هـ)، إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي، تحقيق: حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، 1399 هـ - 1979م.

15- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت: 463 هـ)، تاريخ بغداد، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422 هـ - 2002م.

16- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093 هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ – 1997م.

17- البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ (ت: 1117 هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، 1427 هـ 2006م.

18- البيري، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي (ت: 779 هـ)، تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية، 1482 هـ - 2007م.

19- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ (المتوفى: 502هـ):
- شرح ديوان أبي تمام، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط5. د.ت.
- شرح ديوان الحماسة، دار القلم – بيروت، د.ت.

20- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور (ت: 429 هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، 1422 هـ - 2002م.

21- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

22- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392 هـ):

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1427 هـ -2006م.
- سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ - 2000م.
- كتاب العروض، تحقيق: أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، 1407 هـ - 1987م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420 هـ - 1999م.

23- الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت: 889 هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، مادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1423 هـ -2004م.

24- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393 هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407 – 1987.

25- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر (ت: 646 هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، 1452 هـ -2005م.

26- حبش، محمد، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، دار الفكر، دمشق، 1419 هـ - 1999م.

27- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456 هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

28- حسان، تمام:

- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 1430 هـ -2009م.
- مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، 1427 هـ -2006م.

29- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط15.

30- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: 626 هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م.

31- الحندود، إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1421 هـ -2001م.

32- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: 745 هـ):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ - 1998م.
- البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
33- الحيدرة، علي بن سليمان اليمني (ت: 599 هـ)؛ كشف المشكل في النحو. تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، الأردن، 1423 هـ -2002م.
34- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370 هـ):
- الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1428- 2007.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: برجستراسر، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
35- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت: 639)، توجيه اللمع؛ تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، 1423 هـ -2002م.
36- الخفاجي، الشهاب أحمد بن محمد بن عمر (ت: 1069 هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، نسخة مصوّرة ن مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299م.
37- الخليل، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: 170 هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ب، د.ت.
38- الخياط، أبو الحسن علي بن فارس (ت:452 هـ)، التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، تحقيق: رحاب محمد مفيد شقفي، مكتبة الرشد، الرياض، 1428 هـ -2007م.
39- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: 444 هـ):
- التيسير في القراءات السبع، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، 1429هـ - 2008م.
- جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: عبد المهيمن عبد السلام الطحان وآخرين، جامعة الشارقة، الشارقة، 1428 هـ - 2007م.
40- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت: 1403 هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، 1415 هـ.
41- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748 هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003م.
42- رابين، شايم رابين، اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، ذات السلاسل، الكويت، 1986 هـ.
43- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت: 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 2004.
44- الزجاج، إبراهيم بن السري (ت: 311 هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424 هـ - 2004م.
45- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: 538 هـ).
-أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ - 1998م.
-المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
46- السجستاني، أبو بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ت: 316 هـ)، كتاب المصاحف، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، 1423 هـ - 2002م.
47- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316 هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420 هـ -1999م.
48- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244 هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، إحياء التراث العربي، 1423 هـ – 2002م.
49- السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت: 756 هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
50- السندي، أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي (ت: 1138 هـ)، حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، 1428 هـ -2008م.
51- ابن سِوار، أبو طاهر أحمد بن علي البغدادي (ت: 496 هـ)، المستنير في القراءات العشر، تحقيق: عمار أمين الددو، دار البحوث والدراسات الإسلامية وحياء التراث، دبي، 1426هـ - 2005م.

52- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ – 1988م.
53- سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458 هـ).
- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417 هـ -1996م.
54- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 385 هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1394 هـ – 1974م.
55- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911 هـ).
-الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 1427 هـ – 2006م.
-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ - 1998م.
-عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، 1414هـ – 1994م.
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
56- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007م.
57- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (ت: 665 هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تحقيق: محمود بن عبد الخالق جادو، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. 1413 هـ.
58- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة (ت: 542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413 هـ - 1991م.
59- شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427 هـ - 2007م.
60- الشنتمري، الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: 476 هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425 هـ -2005م.
61- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت: 1331 هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421 هـ - 2001م.
62- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (ت: 1069 هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، نسخة مصوّرة ن مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299هـ.
63- الشيزاوي، محمد بن صالح، الاتساع النحوي في لغة الحديث النبوي الشريف مسند الإمام أحمد بن أحمد أنموذجًا، (رسالة دكتوراة)، جامعة السلطان قابوس، 2018م.
64- صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت: 732 هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.
65- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: 1206 هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ -1997م.
66- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت: 764 هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420 هـ - 2000م.
67- الطائي، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج (605م)، ديوان حاتم الطائي، دار صادر بيروت، 1401 هـ – 1981م.
68- ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب (ت: 328 هـ)، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404 هـ.
69- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: 209 هـ)، مجاز القرآن، محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1381 هـ.
70- العسكري، الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل (ت: 382 هـ)، تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، 1402 هـ.
71- عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت: 669 هـ)

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، 1419 هـ - 1999م.

- ضرائر الشِّعْر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.

72- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: 769)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1400 هـ -1980م.

73- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1416 هـ -1995م.

74- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت: 395 هـ).

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ -1997م.

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ب، 1399 هـ -1979م.

75- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377 هـ).

-كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988م.

- المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1407 هـ - 1987م.

76- الفاسي، محمد بن الطيب (ت: 1170 هـ)، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 1421 هـ -2000م.

77- الفراء، يحيى بن زياد (ت: 210 هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1422 هـ - 2001م.

78- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت: 170 هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416 هـ - 1995م.

79- فرستيغ، كيس، اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها، ترجمة: محمد الشرقاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م.

80- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد (ت: 1403 هـ)، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة السوادي للتوزيع، 1412 هـ - م1992.

81- القزاز، محمد بن جعفر (ت: 412 هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، د.ت.

82- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي (ت: 923 هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323م.

83- القصَّاب، أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي (ت: 360 هـ)، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، تحقيق: علي بن غازي التويجري وآخريْن، دار القيم، دار ابن عفان، 1424هـ - 2003م.

84- القطان، مناع بن خليل (ت: 1420 هـ)، نزول القرآن على سبعة أحرف، مكتبة وهبة، القاهرة، 1411 هـ - 1991م.

85- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: 646 هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1406 هـ - 1982م.

86- القِنَّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي (ت: 1307 هـ)، البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1296 هـ - 1879م.

87- القيرواني، أبو على الحسن بن رشيق الأزدي (ت: 463 هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الأردن، 1401 هـ -1981م.

88- القيسي، بو علي الحسن بن عبد الله (ت: ق 6هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408 هـ - 1987م.

89- القيسي، مكي بن أبي بكر طالب (ت:437)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السّوّاس، دار اليمامة، دمشق، 1421 هـ - 2000م.

90- كحالة، عمر رضا (ت: 1408 هـ)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414 هـ - 1994م.

91- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي (ت: 786 هـ)، البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

92- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت: 1094 هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.

93- الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم (ت: 539 هـ)، كتاب البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حمويه، دار عمار، الأردن، 1423 هـ – 2002م.

94- ماري، كلود لوم، علم المصطلح: مبادئ وتقنيات، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 2012م.

95- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت:702)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1405 هـ - 1985م.

96- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672 هـ):
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. د.ت.
- شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410 هـ – 1990م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، 1405م.

97- المالكي، أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت: 438 هـ)، الروضة في القراءات الإحدى عشرة، تحقيق: مصطفى عدنان محمد سلمان، دار العلوم والحكم، سوريا، 1424 هـ - 2004م.

98- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285 هـ):
- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ -1997م.

99- المجاشعي، علي بن فضّال (ت: 479 هـ)، شرح عيون الإعراب، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، 1426 هـ - 2005م.

100- المحلي، محمد بن علي (ت:673)، شفاء الغليل في علم الخليل، تحقيق: شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، 1411 هـ - 1991م.

101- محيسن، محمد محمد محمد سالم (ت: 1422)، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1404 هـ - 1984م.

102- المرادي، الحسن بن القاسم (ت:749)، شرح الألفية، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، 1428 هـ - 2007م.

103- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت: 749 هـ)،
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 1428 هـ - 2008م.
-الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ - 1992م.

104- المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني (ت: 421 هـ)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424 هـ - 2003م.

105- ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، (ت: 592 هـ)، الرّد عَلى النّحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1399 هـ - 1979م.

106- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الشافعي (ت: 804 هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار النوادر، دمشق، 1429 هـ - 2008م.

107- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت: 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ.
108- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: 778 هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428 هـ - 2007م.
109- النحاس، أبو جعفر (ت: 338 هـ)، إعراب القرآن الكريم، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1426 هـ - 2005 هـ.
110- ابن النحاس، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ت: 689 هـ)، التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمّان، 1424 هـ - 2004م.
111- النشار، عمرو بن زين الدين القاسم بن محمد الأنصاري (ت: 937 هـ)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تحقيق: أحمد عيسى المعصراوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة قطر، 1429 هـ - 2008م.
112- النّمر، فهمي حسن، ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1985م.
113- النوري، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن الصفاقسي (ت: 1118 هـ)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425 هـ – 2004م.
114- النُّوَيْري، محمد بن محمد بن محمد (ت: 857 هـ)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، 1424 هـ - 2003م.
115- الهرمي، عمر بن عيسى بن إسماعيل (ت: 702 هـ)، المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، جمهورية مصر، 1426 هـ - 2005م.
116- الهروي، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله البغدادي (ت: 224 هـ)، فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، 1415 هـ -1995م.
117- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت: 761 هـ).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1984م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1985م.
118- الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه (ت: 741 هـ)، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425 هـ - 2004م.
119- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت: 381 هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1420 هـ - 1999م.
120- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ - 1996م.
121- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت: 643 هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422 هـ - 2001م.